متوسط المعاش تراجع إلى 1270 ديناراً شهرياً .. الأرامل والأولاد زادوا 3729 شخصاً

المتقاعدون زادوا 4572 مواطناً.. ومعاشاتهم تقلصت في 2021!

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية، اطلعت عليها «الأنباء»، عن أن هناك نحو 4572 مواطنا ومواطنة تقاعدوا من أعمالهم خلال العام 2021، 62٪ منهم تقاعدوا من القطاع الحكومي بواقع 2847 مواطنا ومواطنة.

وبلغ إجمالي أصحاب المعاشات على قيد الحياة بنهاية ديسمبر الماضي نحو 153,64 ألف مواطن ومواطنة، مقارنة بـ 149 ألف مواطن ومواطنة في نهاية 2020، يأتي ذلك فيما تراجع متوسط المعاش التقاعدي للمواطنين بنحو 4 دنانير إذ بلغ 1270 دينارا شهريا بنهاية 2021 مقارنة بـ 1274 دينارا في نهاية ديسمبر 2020.

وارتفعت أعداد المستفيدين من المعاشات من المواطنين الأرامل والأولاد والمستحقين الآخرين بنحو 3729 شخصا خلال 2021، إذ بلغت أعدادهم بنهاية ديسمبر 92,59 ألف مستفيد ومستفيدة، مقارنة بـ 88,87 ألفا في نهاية 2020.

وتفصيليا، ارتفعت أعداد المتقاعدين من المدنيين العاملين لدى صاحب عمل بواقع 3914 مدنيا متقاعدا خلال 2021 إذ بلغ عددهم بنهاية ديسمبر الماضي 117,3 ألف متقاعد ومتقاعدة مقارنة بـ 113,4 ألف متقاعد في نهاية ديسمبر 2020.

واستحوذ القطاع الحكومي على 73٪ من إجمالي المتقاعدين المدنيين الجدد بواقع 2847 مواطنا ومواطنة ليرتفع عددهم من 97,83 ألف متقاعد في 2020 إلى 100,67 ألف في نهاية ديسمبر 2021، بينما ارتفع عدد المتقاعدين من القطاع النفطي بـ 275 متقاعدا ليصبح عددهم بنهاية 2021 نحو 7585 شخصا مقارنة بـ 7,31 آلاف في نهاية 2020. وارتفعت أعداد المتقاعدين من المواطنين والمواطنات بالقطاع الأهلي بنحو 792 متقاعدا جديدا في 2021 ليصبح عددهم 9057، مقارنة بـ 8265 في عام 2020.

وزادت أعداد المتقاعدين من المدنيين العاملين لحسابهم الخاص إلى 5058 مواطنا ومواطنة خلال 2021 بزيادة 152 شخصا مقارنة بـ 4906 مواطنين ومواطنات في 2020.

ولجهة العسكريين فقد ارتفعت أعداد المتقاعدين من القطاعات الـ 3 خلال 2021 بواقع 506 متقاعدين جدد ليصبح عددهم 31,26 ألف متقاعد ومتقاعدة بنهاية 2021 مقارنة بـ 30,76 ألف متقاعد بنهاية 2020. وتفصيليا، ارتفعت أعداد المتقاعدين من وزارة الدفاع بواقع 466 شخصا ليصبح عددهم 12,58 ألف شخص مقارنة بـ 12,11 ألفا في نهاية 2020، فيما زاد عدد المتقاعدين من وزارة الداخلية خلال الفترة ذاتها بواقع 6 أشخاص ليرتفع عددهم إلى 13,17 ألف متقاعد، فيما ارتفع عددهم بالحرس الوطني بواقع 34 شخصا ليصبح عددهم 5,51 آلاف متقاعد. ولجهة المعاشات، فقد تراجع متوسط معاش المتقاعدين من المدنيين العاملين لدى صاحب عمل بواقع 5 دنانير ليصبح متوسط معاشهم بنهاية ديسمبر 2021 نحو 1216 دينارا مقارنة بـ 1221 دينارا في نهاية الشهر ذاته من 2020.

ومن بين هؤلاء المدنيين شهد المتقاعدون من العاملين بالقطاع الأهلي أعلى معدل تراجع في متوسط المعاش التقاعدي بواقع 36 دينارا شهريا إذ بلغ 1374 في نهاية ديسمبر 2021 مقارنة بـ 1410 دنانير بنهاية 2020.

وارتفع متوسط المعاش للمتقاعدين من القطاع النفطي بنحو 4 دنانير ليصل إلى 1781 دينارا بنهاية 2021 مقارنة بـ 1777 دينارا بنهاية 2020، بينما تراجع متوسط معاشات المتقاعدين بالحكومة بواقع 4 دنانير ليصل إلى 1159 دينارا في نهاية 2021 مقارنة بـ 1163 دينارا في 2020.

أما المدنيون العاملون لحسابهم الخاص فقد ارتفع متوسط راتبهم التقاعدي بواقع دينارين ليصبح 690 دينارا شهريا في 2021 مقارنة بـ 688 دينارا بنهاية ديسمبر 2020.

ولجهة العسكريين فقد ارتفع متوسط معاشاتهم التقاعدية بنحو 1 دينار شهريا ليصبح متوسط المعاش عن 2021 نحو 1567 دينارا مقارنة بـ 1566 دينارا في 2020.

وتراجع متوسط معاش المتقاعدين من وزارة الدفاع بنحو دينارين ليصبح 1621 دينارا شهريا في 2021 مقابل 1623 دينار شهريا في 2020، بينما ثبت متوسط معاشات المتقاعدين من الداخلية عند متوسط 1540 دينارا شهريا من دون تغيير يذكر، فيما ارتفع متوسط معاشات المتقاعدين من الحرس الوطني بواقع 7 دنانير ليصبح 1507 دنانير شهريا مقارنة بـ 1500 في 2020.

وأظهرت الأرقام أن عدد المستفيدين من المعاشات التقاعدية من الأرامل والأولاد والمستحقين الآخرين للمعاشات من خلف المدنيين العاملين لدى صاحب عمل ارتفع بنحو 2581 شخصا ليبلغ 68,533 ألف شخص بنهاية 2021 فيما ثبت متوسط نصيب الفرد منهم عند 447 دينارا شهريا. أما نظراؤهم من المستفيدين من المدنيين العاملين لحسابهم الخاص فقد زاد عددهم 190 شخصا ليصبح 2072 مستفيدا مقارنة بـ 1882 مستفيدا بنهاية 2020 فيما تراجع معاشهم التقاعدي بـ 7 دنانير إلى 272 دينارا مقارنة بـ 279 دينارا في 2020. ولجهة نظرائهم من العسكريين فقد زادوا 958 شخصا ليبلغ عددهم بنهاية 2021 نحو 21,99 ألف شخص فيما ارتفع متوسط نصيبهم بقيمة دينارين إلى 458 دينارا.

هذه أعلى 4 معاشات تقاعدية

- 1781 دينارا لـ «النفط»
- 1621 دينارا لـ «الدفاع»
- 1540 دينارا لـ «الداخلية»
- 1507 دنانير لـ «الحرس»

مقارنة بين أعداد المتقاعدين ومعاشاتهم

بيان	أعداد المتقاعدين			متوسط المعاش		
السنة	2021	2020	الفرق	2021	2020	الفرق
حكومي	100677	97830	2847	1159	1163	ـ4
نفطي	7585	7310	275	1781	1777	4
أهلي	9057	8265	792	1374	1410	ـ36
مجموع المدنيين	117319	113405	3914	1216	1221	ـ5
حساب خاص	5058	4906	152	690	688	2
دفاع	12581	12115	466	1621	1623	ـ2
داخلية	13170	13164	6	1540	1540	0
حرس وطني	5516	5482	34	1507	1500	7
مجموع العسكريين	31267	30761	506	1567	1566	1
إجمالي المعاش	153644	149072	4572	1270	1274	ـ4

4566 مسباحاً بأحجار كريمة تم استيرادها خلال الفترة نفسها

402 ألف ساعة ثمينة دخلت الكويت خلال 3 أشهر

باهي أحمد

كشفت بيانات رسمية صادرة عن إدارة المعادن الثمينة بوزارة التجارة والصناعة وحصلت «الأنباء» على نسخة منها أن الكويت استوردت ما يصل إلى 402 ألف ساعة ثمينة مرصعة بأحجار كريمة خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، لافتة أن الرسوم التي حصلت عليها الإدارة جراء تلك الساعات الثمينة بلغت ما يصل إلى 31,5 ألف دينار، حيث وصلت 227,4 ألف ساعة ثمينة من فئة 0,1 (تيتانيوم ـ ذهب + الماس، بلاتين+ الماس) كما تم تحصيل رسوم عليها بلغت 22,8 ألف دينار، مضيفة أنه وصلت 175 ألف ساعة من فئة 0,05 (ذهب ـ استيل+ذهب ـ بلاتين) بإجمالي رسوم حصلتها الوزارة بلغت 8,7 آلاف دينار.

وأضافت الإحصائية أن الكويت استوردت 4566 مسباحا من الخارج عالية القيمة تم أخذ رسوم عليها بلغت 2,2 ألف دينار، حيث تم فحص 3 فقط في مقر المعاد الثمينة بالمباركية بينما تم فحص المتبقي في مطار الكويت الدولي. وكشفت بيانات رسمية أن نحو 10,4 أطنان من الذهب دخلت السوق المحلي خلال أول 3 اشهر من العام الحالي، وذلك بعدما وسمته إدارة المعادن الثمينة في وزارة التجارة والصناعة، والتي حصّلت من خلالها رسوم وسم بلغت نحو 573 ألف دينار. وأظهرت البيانات أن نحو 83٪ من المعدن المدموغ ذهب خالص بواقع 8,67 أطنان، بينما تتضمن الكمية الموسومة 1,08 طن ذهب مطعم بأحجار ذات قيمة، و628,3 كيلوغراما من الذهب مطعم بالألماس.

«ميد»: الشركات تستعد لتقديم عروضها للمشروع وتوقعات بتمديد موعد الإغلاق

650 مليون دولار لتنفيذ المرحلة الرابعة من محطة «الصبية»

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أنه من المتوقع أن تمدد الكويت الموعد الحالي الذي ينتهي منتصف مايو المقبل لتقديم الشركات عروضها للمرحلة الرابعة من مشروع محطة لتوليد الكهرباء في منطقة الصبية بغية إعطاء المقاولين مزيدا من الوقت لإعداد عطاءاتهم، ومع ذلك يمكن لمقدمي العطاءات المؤهلين الآن تقديم عطاءاتهم حتى منتصف مايو بشأن عقد لتصميم وبناء المحطة وتبلغ طاقتها 900 ميغاواط.

وقالت المجلة ان المصادر ذاتها تتوقع ان تستمر وزارة الكهرباء والماء في تمديد الأجل النهائي وإغلاق المناقصة الخاصة بالمحطة التي ستعمل على التوربينات الغازية ذات الدورة المركبة.

وأشارت الى ان شركة الغانم انترناشنال المحلية للتجارة العامة والمقاولات وشركة باور تشاينا من بين مقدمي العطاءات المحتملين للعقد. وتقع المرحلة الرابعة من محطة الصبية داخل مجمع الطاقة الذي يحمل نفس الاسم، والذي يضم العديد من محطات توليد الطاقة الحرارية، وتقدر ميزانية المشروع بـ650 مليون دولار.

ويتضمن نطاق العقد بناء مولدات مبردة بالهيدروجين بالإضافة إلى توريد وتركيب توربينات الغاز والبخار، وقواطع الغاز المعزولة والمحطة الفرعية.

وتحدثت المجلة عن مناقصة اخرى مستقلة يجري العمل على إعدادها لتحويل محطة توليد قائمة تعمل بالدورة البسيطة بطاقة 250 ميغاواط في الصبية إلى محطة تعمل بتوربينات الغاز ذات الدورة المشتركة.

تجدر الاشارة الى أن شركة الغانم انترناشنال كانت قد أنجزت في 2019 العمل على إنشاء محطة تعمل بالدورة البسيطة، كما استكملت في 2020 بناء محطة توليد الطاقة ذات الدورة المركبة في مجمع الصبية للطاقة حسب ما أوردت ميد في وقت سابق.

ويشار في هذا السياق الى أن ديوان المحاسبة كان قد وافق العام الماضي على منح عقد استشارات المعاملات لمشروعي شمال الزور 2 و3 ومجمع الخيران 1 المستقل لإنتاج المياه والطاقة في الكويت لتحالف شركات بقيادة شركة ارنست آند يونغ البريطانية.

ارتفاع أسعار الفائدة يدعم ربحية القطاع.. والانكشاف الكبير على العقارات والأعمال الإنشائية يمثل خطراً رئيسياً

«S&P»: تحسّن البيئة التشغيلية للبنوك الكويتية.. بفضل النفط والتعافي من «كورونا»

تتوقع وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» أن تتحسن البيئة التشغيلية للبنوك في الكويت (A-1/ سلبية/A+) في عام 2022 بفضل ارتفاع أسعار النفط واستمرار التعافي من جائحة كوفيد-19، ولكن مع استمرار بعض القيود، تبقى استراتيجية تمويل المالية العامة للحكومة الكويتية غير واضحة، نظرا لعدم اعتماد قانون الدين بعد، علاوة على ذلك، شهد احتياطي السيولة الرئيسي للحكومة ـ صندوق الاحتياطي العام ـ انخفاضا ملحوظا. مع ذلك، ظهرت تقارير عن مدفوعات متأخرة للهيئات العامة والموردين في وقت سابق من هذا العام، كما كان الحال قبل الانتكاسات المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

وقالت الوكالة إن القروض المتعثرة كانت منخفضة في القطاع المصرفي الكويتي عند انتشار جائحة كوفيد-19 في عام 2020، وقد سمحت هوامش المخصصات العالية التي امتلكتها البنوك بشطب انكشافات مع آثار سلبية قابلة للإدارة على الأرباح وجودة الأصول، ونتوقع الآن عودة القروض المتعثرة وتكلفة المخاطر تدريجيا إلى مستوياتهم الطبيعية بفضل البيئة الاقتصادية الأكثر دعما، كما نتوقع أن يدعم ارتفاع أسعار الفائدة الربحية لدى البنوك، مع ذلك، يبقى الانكشاف الهيكلي الكبير على العقارات والأعمال الإنشائية (30٪ تقريبا من إقراض البنوك) يمثل خطرا رئيسيا.

وأشار التقرير الى أن ظروف التمويل تظل مواتية في الكويت، مدعومة بالودائع المستقرة من قطاع التجزئة والكيانات المرتبطة بالحكومة، ويبقى أن نرى ما إذا كانت الزيادة في أسعار الفائدة ستؤدي إلى تحول بعض الودائع التي لا تحمل فائدة إلى منتجات تحمل فائدة. علاوة على ذلك، نرى بعض التحسن في تقارير البنوك. ومع ذلك نرى أن جودة وشفافية البيانات ما تزال متأخرة عن مستويات المعايير الدولية.

على صعيد آخر، قالت الوكالة ان قطاع العقارات السكنية (مساكن المواطنين) لايزال قويا في ظل ارتفاع الأعداد المتوافرة والأسعار، وبشكل عام، لا نرى أن هذا القطاع يشكل مصدرا للمخاطر على البنوك، وذلك لأن القروض تمنح بضمانة رواتب المواطنين الكويتيين. وبالمثل، يتعافى قطاع الاستثمار (بشكل رئيسي شقق الإيجار للوافدين) ببطء من التصحيح الذي شهده العام الماضي نتيجة لمغادرة أعداد من الوافدين في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19.

ونتوقع استمرار تعافي هذا القطاع خلال 12ـ24 شهرا القادمة بدفع من تحسن التوقعات الاقتصادية، وإلى حد ما، عودة الوافدين. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نرى زيادة في الطلب على الشقق من المواطنين الكويتيين في حال اعتمد قانون الرهن العقاري، نظرا لاستمرار ارتفاع أسعار الفلل. ويبقى قطاع العقارات التجارية (بشكل رئيسي المكاتب ومراكز التسوق) تحت الضغط بسبب ضعف الطلب على المكاتب والتحول إلى البيع بالتجزئة عبر الإنترنت في أعقاب الجائحة في ظل فائض في العرض. وبالتالي، قد يصبح هذا القطاع المصدر الأكثر احتمالا لتكوين القروض المتعثرة لدى البنوك.

وأضافت الوكالة: «بلغ إجمالي انكشاف البنوك على العقارات وأعمال البناء نحو 30٪ من إجمالي الإقراض في نهاية عام 2021. نحن ندرك أن جزءا من هذا التعرض هو لشركات لديها مصادر دخل متنوعة، لذلك نتوقع تقلص القروض المتعثرة. نتوقع انخفاضا طفيفا في القروض المتعثرة على مدى 12ـ24 شهرا القادمة واستقرار تكلفة المخاطر عند نحو 100 نقطة أساس ـ بعض المخصصات في الكويت تتم بشكل ميكانيكي وفقا لقواعد البنك المركزي، هذا أقل من نسبة 1,4٪ لتكلفة المخاطر في عام 2020 ويمكن مقارنته بـ 0,9٪ في عام 2021 (محسوب على البنوك التي تستحوذ على 60٪ من حصة السوق المحلية). ستسمح هوامش المخصصات المرتفعة للبنوك بالحفاظ على استقرار كبير في النسبة من خلال شطب رصيدها من القروض المتعثرة كلما تشكلت قروض متعثرة جديدة».

وأشارت الوكالة الى ان قاعدة الودائع المحلية القوية تدعم وضع التمويل لدى القطاع، حيث تجاوزت نسبة مساهمة ودائع الأفراد 40٪ من إجمالي الودائع في نهاية عام 2021. كانت البنوك في وضع أصول خارجية صافي بنسبة 14٪ من الإقراض المحلي في نهاية العام الماضي. وهذا يترجم إلى تأثر ضعيف بمعنويات المستثمرين الأجانب أو بالزيادة المتوقعة في تكلفة التمويل الأجنبي. تبقى قواعد ودائع القطاع مركزة إلى حد ما على أسامي فردية، ولكننا نتفهم أن معظم كبار المودعين هم إما مجموعات كويتية كبيرة أو كيانات مرتبطة بالحكومة، مما يشير إلى بعض الاستقرار.

تعافي أرباح البنوك بشكل تام في 2022

ذكرت الوكالة ان التوقعات الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة تعمل على تسهيل مسار التعافي للبنوك الكويتية، نتوقع تعافي الأرباح بشكل تام في عام 2022 بدعم من ارتفاع الهوامش لأن الميزانيات العمومية للبنوك موجهة نحو ارتفاع أسعار الفائدة وخفض رسوم الائتمان، استنادا إلى إفصاحات من البنوك (التي تستحوذ على 50٪ من حصة السوق المحلية)، التي أوردت هذه البيانات، مقابل كل زيادة قدرها 100 نقطة أساس في أسعار الفائدة، تشهد البنوك في الكويت زيادة بنسبة 25٪ في صافي دخلها في المتوسط وعلى افتراض حدوث تحول مواز في منحنى العائد. على الرغم من أننا نتوقع أن يكون التأثير الفعلي أقل ـ نظرا لأنه من غير المحتمل أن يتم تمرير كل الزيادة في سعر الفائدة إلى العملاء واحتمال تحول بعض الودائع ـ إلا أن هذا التوجه إيجابي بشكل واضح، من وجهة نظرنا.

عدم وجود ترتيبات تمويل مستدامة للكويت

ذكرت وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» ان نظرتها المستقبلية السلبية للتصنيف الائتماني السيادي مرتبطة باستعداد الحكومة وقدرتها على تقديم الدعم المالي، بالرغم من تعزيز أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الكويت خلال الفترة 2022ـ2023، تبقى استراتيجية التمويل متوسطة الأجل للحكومة غير مؤكدة. تضاءل صندوق الاحتياطي العام ولم يعتمد قانون الدين الجديد بعد. حتى الآن لم توضع أي ترتيبات تمويل أخرى ـ مثل منح الحكومة صلاحية مباشرة لاستخدام جزء محدد من أموال صندوق الأجيال القادمة الكبير. مرة أخرى تتصاعد الخلافات بين الحكومة ومجلس الأمة، مما يقلل من احتمالية تطبيق هذه الإصلاحات في المستقبل القريب. يمثل عدم وجود ترتيبات تمويل شاملة مستدامة مخاطر سلبية على وجهة نظرنا حول الجدارة الائتمانية للكويت (انظر تثبيت التصنيفات الائتمانية للكويت عند A+، مع بقاء النظرة المستقبلية سلبية، المنشور في 7 أبريل 2022 على موقعنا الإلكتروني). مع ذلك، على الرغم من المواجهة الطويلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتقارير الدفعات المتأخرة للموردين، ما نزال نفترض بأن الحكومة ستتغلب على القيود المؤسسية ولديها آلية للوصول إلى صندوق الأجيال القادمة في حال لم تكن هناك خيارات أخرى.